

أقسام خطة البحث القانوني

بصورة عامة فان اي خطة بحث قانوني يجب أن يتضمن هيكلها على ثلاثة أقسام هي (مقدمة البحث و متن البحث وخاتمة البحث) وسناتي على توضيح محتويات كل قسم منها كالآتي.

اولا مقدمة البحث القانوني، وتعني بيان ما تم القرار عليه من أسباب اختيار الباحث لموضوع البحث والتعريف به الأهمية التي دعت الباحث لاختيار الموضوع وماهي الدوافع العلمية والقانونية لهذا الاختيار مع ذكر القيمة العلمية والقانونية للبحث، ثم تتضمن كذلك المقدمة مشكلة البحث التي يذكر فيها الباحث في اي من العلوم سيعالج الباحث مشكلة بحثه ومن ثم نطاق البحث الذي يذكر فيه الباحث القوانين والتشريعات التي يعتمدها ويتقيد بها في بحثه وهل ان بحثه يتضمن دراسة تطبيقية وماهو السقف الزمني لهذه الدراسة، ثم يذكر الرقعة الجغرافية والمدينة التي اعتمدها في التطبيق الميداني وكذلك يذكر الفئة العمرية المقصودة بالتطبيق الميداني وبصورة عامة فإن نطاق البحث يرسم الخطوط العريضة لمجريات البحث بدلا من العشوائية، ثم بعد ذلك يذكر اي المناهج البحثية سيتبع خلال بحثه ومن ثم يذكر هيكلية البحث التي وضعها بدأ لاحتواء تفاصيل البحث، حيث يذكر فيها تخصيص المباحث والمطالبة التي سيناقش من خلالها مشكلة البحث وعادة تذكر عبارة سيتضمن البحث مقدمة البحث وكذلك موضوع البحث الذي سيتم توزيعه على المباحث التالية فيذكر بكم فصل او مبحث او مطلب وزع موضوع البحث ويذكر محتوياتها وفي النهاية يذكر الخاتمة التي تحتوي عادة على استنتاجات ومقترحات.

ومن الضروري أن لا يبدأ الباحث بكتابة مقدمة البحث قبل الانتهاء من البحث، كون مقدمة البحث تعطي صورة مصغرة للمحتويات البحث بل يتحرك بكتابة المقدمة لحين الانتهاء من البحث،علي ان يتضمن متن البحث القانوني جزء او كل الخطة أدناه وهذا يحدده نوع البحث :

القيم

الباب

الفصل

المبحث

المطلب

الفرع

الترقيم اولا وثانيا

الترقيم الرمز ١،٢،٣

الترميز الابدي (ا، ب، ج)

وعادة ما تتألف خطة بحث تخرج البكالوريوس على المطالب نزولا، اما خطة بحث الماجستير فأنها تتألف اما من الفصول نزولا او الفصول نزولا، اما خطة بحث نيل شهادة الدكتوراة فأنها غالبا ما تبدأ بالقسم او الباب نزولا.

اما خاتمة البحث القانوني فأنها تتألف من فرعين فقط الأول النتائج او الاستنتاجات التي اكتشفه الباحث من خلال البحث ويجب أن تكون دقيقة علمية وغير مطولة.

والثاني المقترحات، وفيها يورد الباحث اية مقترحات يراها تعالج مشكلة البحث او اية تعديلات يقترحها على التشريعات الموجودة وماهي رؤيته المستقبلية للحلول الواجبة لمشكلة البحث.